



لجنة الغابات

الدورة الرابعة والعشرون

روما، 16-20 يوليو/تموز 2018

تغير المناخ وتأثيره في عمل منظمة الأغذية والزراعة وأنشطتها في مجال الغابات

أولاً - مقدمة

1- شجع مجلس منظمة الأغذية والزراعة بشدة في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة، تنفيذ استراتيجية المنظمة بشأن تغيير المناخ ووافق على التصدي لتغير المناخ كأولوية في فترة السنتين 2018-2019. كما أعرب عن تقديره لتعميم تغيير المناخ في خطط عمل جميع الإدارات الفنية ودورة مشاريع المنظمة، مشيراً إلى الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة في تعزيز مكاتبها الميدانية لدعم البلدان في تنفيذ العمل المتعلق بتغيير المناخ. ويرد في الملحق 1 وصف للتقدم العام في تنفيذ استراتيجية المنظمة بشأن تغيير المناخ والموضوع الرئيسي لفترة السنتين 2018-2019: "تغيير المناخ وتأثيره في عمل منظمة الأغذية والزراعة وأنشطتها".

2- وتعد الإجراءات الرامية إلى خفض مستويات الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهورها وتعزيز دور الغابات كبالوعات للكربون من أهم الطرق وأكثرها فعالية من حيث التكلفة للحد من الانبعاثات العالمية، وفي الوقت نفسه إنتاج منافع هامة للتكيف والتنوع البيولوجي وسبل العيش والتنمية. والغابات هي أيضاً عرضة لتغير المناخ وهناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات لحمايتها. فتغير المناخ وتزايد التجارة العالمية يغيران ديناميات اضطراب الآفات ومسببات الأمراض المحلية التي تصيب الغابات وييسران انتشار الأنواع الغازية غير المحلية. ويؤثر تغيير المناخ أيضاً على خطر الحرائق المدمرة من خلال الاتجاهات المناخية والطقس التي تزيد من احتمال اندلاع الحرائق وانتشارها عبر المناظر الطبيعية وتفاقم أثرها على النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية والبنية التحتية. وتؤدي هذه العوامل إلى ضعف المجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات في سبل معيشتها على المخاطر، مما يدعو إلى وضع سياسات واتخاذ إجراءات لزيادة القدرة على الصمود من خلال الغابات.

3- ويهدد تغيير المناخ وتقلباته إمدادات مجموعة السلع وخدمات النظم الإيكولوجية من الغابات. فالاضطرابات الطبيعية، بما في ذلك الحرائق والحشرات وتفشي الأمراض، جزء لا يتجزأ من ديناميات النظم الإيكولوجية في الغابات. وتحدث عادة كأنها أحداث منفصلة نسبياً، ومع ذلك تم توثيق تغيير المناخ كدافع بارز في تغيير أنظمة الاضطراب هذه.

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.

ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات.

ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

ومن المحتمل أن تؤدي زيادة درجات الحرارة وموجات الجفاف الممتدة إلى زيادة وتيرة و/أو شدة الحرائق وتغير مواسمها، على الرغم من أن حمولة الوقود وأمطاط الرياح والتضاريس تلعب دورًا أيضًا. وسيؤدي ذلك إلى صعوبات شديدة في منع اندلاع الحرائق ومكافحتها، مما سيؤدي إلى فقدان الغابات على نطاق واسع في المستقبل.

4- ولوحظ أن الآفات والأمراض تستجيب فعلاً لتغير المناخ من التغيرات في الفينولوجيا (علم الظواهر الأحيائية الموسمية) والتوزيع إلى التأثير على الديناميات وتكوينها. وفي حين أن بعض آثار تغير المناخ قد تكون مفيدة من حيث حماية صحة الغابات (مثلاً، زيادة معدل وفيات بعض الآفات في فصل الشتاء بسبب رقة الغطاء الثلجي، والتطور البطئ لليرقات وزيادة وفياتها أثناء فترات الجفاف)، فإن العديد من الآثار سيكون ضاراً للغاية (على سبيل المثال، النمو المتسارع للآفات؛ وتوسع نطاقها). وقد يؤدي توسع انتشار الأنواع والآفات والأمراض الغازية إلى أراضٍ جديدة، خاصة مع زيادة التجارة في أنواع النباتات، بدون الضوابط والتوازنات التي يوفرها أعداؤها الطبيعيون، إلى خلق فرص لحدوث حالات تفشي للأمراض وإلى انخفاضات في نمو الغابات وموت الأشجار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الأشجار، بسبب الظروف المناخية الناجمة عن أحداث الطقس، قد يجعلها عرضة لحالات تفشي شديد للحشرات المحلية، كخنافس اللحاء التي تدمر حالياً ملايين الهكتارات من الغابات في المناطق المعتدلة. ويكمن التحدي في التنبؤ بحالات التفشي هذه ومكافحتها. وسيكون مهماً أيضاً توفير المزيد من المعلومات بشأن التفاعل بين الآفات والأمراض والحرائق وكذلك عن التفاعل بين الآفات والأمراض والحرارة والجفاف.

5- ويمكن أن تؤثر الحرائق المتزايدة والحشرات وتفشي الأمراض تأثيراً سلبياً على قدرة الغابات على توفير السلع وخدمات النظم إيكولوجية الهامة، مثل الإخلال بالإنتاج الغذائي وإمدادات المياه ونوعيتها، وزيادة موت الأشجار مما يشكل بالتالي مخاطر على تخزين الكربون، وإحراق الضرر بالبنية التحتية والمستوطنات ورفاه الإنسان. والبلدان على جميع مستويات التنمية تتسق مع هذه التأثيرات مع الافتقار الكبير إلى التأهب للتقلبات المناخية الحالية في قطاع الغابات، وتتطلب سياسات قوية وإجراءات فورية ومستدامة لبناء قدرة الغابات ومن يعتمدون عليها.

6- ويشمل بناء القدرة على الصمود في قطاع الغابات تعديل إدارة الغابات لبناء قدرة الغابات والأشجار على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، وزيادة قدرة من هم أكثر ضعفاً على الصمود، والمساعدة على بناء مناظر طبيعية قادرة على الصمود والحفاظ عليها. كما يتطلب بذل الجهود لضمان وجود المعرفة والخبرات الفنية الكافية، والسياسات التمكينية والإطار القانوني، والمؤسسات وآليات الحوكمة الفعالة السريعة الاستجابة والتي يمكن أن تدعم اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة والمنصفة في الوقت المناسب على المستوى المحلي.

7- وقد يكون بناء القدرة على الصمود والتكيف هماً بشكل خاص ولكنه يمثل تحدياً لمجموعات محددة من البلدان. وقد تناول تناول مؤتمر الأمم المتحدة الثالث والعشرين المعني بالمناخ (مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين) برئاسة فيجي - بالإضافة إلى قواعد تنفيذ اتفاق باريس - التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهه، وهما قضيتان لهما أهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً. كما بحث المؤتمر تمويل التكيف (الذي تلقى حتى الآن التزاماً أقل بكثير مما تلقاه التخفيف بنسبة 3:1) وحصل على دعم ملحوظ. فقد تجاوزت التعهدات المقدمة إلى صندوق

التكثيف هدف تعبئة الموارد البالغ 80 مليون دولار لعام 2017، مما سيمكّن المجتمعات الضعيفة في البلدان النامية من تلقي الدعم، الذي هو في أمس الحاجة إليه، لاتخاذ إجراءات ملموسة للتكيف وبناء القدرة على الصمود إزاء تغيّر المناخ.

8- وسلّط الضوء على أهمية الغابات كجزء من الحلول المعروضة لمواجهة تغيّر المناخ في المادة 5 من اتفاق باريس، كما أن الإجراءات المتعلقة بالغابات جزءاً من المساهمات المحددة وطنياً في غالبية البلدان. ولكن لا تتضمن التزامات البلدان وآليات الكربون الحالية للغابات غير جزء فقط من إمكانات خفض الانبعاثات المقدرة بـ 5.3 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون (GtCO₂)¹. وستتطلب الحيلولة دون تراجع الغابات وعكسها اتخاذ إجراءات عالمية حاسمة لمعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي تؤدي إلى إزالة الغابات وتدهورها، بالإضافة إلى تعزيز استصلاح الغابات. وسيطلب توسيع نطاق هذه الأنشطة أدوات وتكنولوجيات وسياسات وفرص تمويل جديدة مبتكرة تقوم، من بين أشياء أخرى، بتعزيز دور القطاع الخاص.

9- ويدعو اتفاق باريس إلى اتخاذ إجراءات متزايدة بشأن التكيف مع تغيّر المناخ، بهدف عالمي هو تعزيز القدرة على التكيف وتعزيز القدرة على الصمود والحد من التعرض لتغير المناخ، بغية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. وتنشأ استجابات التكيف من عمليات التخطيط التشاركية التي تقودها البلدان. وتقر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ أنه حتى مع توسيع وتسريع إجراءات التخفيف من وطأة تأثيرات تغيّر المناخ، ستزداد احتياجات التكيف وستصبح أكثر تكلفة مع مرور الوقت. ويمكن لإجراءات التكيف (والتخفيف) القائمة على الغابات أن يكون لها آثار كبيرة مع الجهود المبذولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10- ولا تغطي المساهمات العالمية لجهود التخفيف في إطار اتفاق باريس سوى ثلث التخفيضات اللازمة للحد من تغيّر المناخ إلى أقل من درجتين. ونتيجة لذلك، من الأهمية بمكان أن تغلق عملية التنقيح المساهمات المحددة وطنياً لعام 2020 فجوة الانبعاثات. وفي الواقع، أصبحت تأثيرات تغيّر المناخ ملموسة بالفعل، حيث كان متوسط درجات الحرارة خلال عام 2017 أعلى بمقدار 1.1 درجة عن مستويات ما قبل العصر الصناعي² وألحقت الكوارث المرتبطة بالطقس أضراراً اقتصادية تقدر بـ 320 مليار دولار.³

¹ تعتبر إمكانات خفض الانبعاثات العالمية لاستخدام الأراضي والتغيير في استخدام الأراضي والغابات كبيرة وفقاً لعدد من التقديرات. فمثلاً، يقدر تقرير الأمم المتحدة عن فجوة الانبعاثات لعام 2017 هذه الإمكانية في 5.3 جيجا طن من معادل ثاني أكسيد الكربون [4.1 - 6.5] بحلول عام 2030. ويقدر تقرير الاقتصاد المناخي الجديد لعام 2015 إمكانات خفض الانبعاثات من الأراضي والغابات المتدهورة في 6.2 جيجا طن من معادل ثاني أكسيد الكربون [3.3 - 9.0] بحلول عام 2030. يجمع كلا التقريرين معاً بين الإمكانية من خفض الانبعاثات وعمليات إزالة الغابات من خلال أنشطة استعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية وإعادة التحريج.

² World Meteorological Organization, 2017
³ Munich Re, 2018

ثانيًا - أنشطة المنظمة في مجال الحراجة لمواجهة تغيُّر المناخ

11- تركّز استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتغيُّر المناخ⁴ على: تعزيز القدرات المؤسسية والفنية للدول الأعضاء؛ وتحسين انخراط الأمن الغذائي والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في جدول الأعمال الدولي بشأن المناخ؛ وتعزيز التنسيق الداخلي لأعمال المنظمة وإنجاز هذه الأعمال. وتبني هذه الاستراتيجية على حافظة الأنشطة المتنامية بسرعة المتعلقة بالمناخ (المرفق 1).

ألف- التخفيف من وطأة تأثيرات تغيُّر المناخ من خلال الغابات

12- اشتركت منظمة الأغذية والزراعة لمدة عشر سنوات تقريبًا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ودور إدارة الغابات وتعزيز مخزونات الغابات وحفظها (المبادرة المعززة REDD+). وقد استفاد أكثر من 50 بلدًا من دعم المنظمة للمبادرة المعززة في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك قدرتها على رصد الغابات على المستوى الوطني وتحديد مستويات مرجعية للغابات حسب طلب إطار وارسو الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ الخاص بالمبادرة المعززة. ومن بين التطورات الأخيرة استخدام النظام القائم على الحوسبة السحابية للبيانات المستشعرة عن بُعد، وهو نظام تيسير الوصول إلى بيانات رصد الأرض ومعالجتها وتحليلها لأغراض رصد الأراضي. ويوفر هذا النظام إمكانية الوصول المجاني إلى البيانات، ويمكن البلدان بسرعة غير مسبوقه من مراقبة غطاء الغابات واكتشاف التغيرات في استخدام الأراضي وتعقب تدهور الغابات. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم المنظمة البلدان في معالجة المسائل المتعلقة بالضمانات، بما في ذلك تقييمات الحوكمة وترتيبات حيازة الأراضي والتأهب القانوني وإنفاذ القوانين الحرجية وتحديد أفضل الممارسات لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات والسبل الكفيلة بمعالجة العوامل الدافعة إلى إزالة الغابات وتدهورها.

13- وعلاوة على ذلك، تشمل أنشطة المنظمة في سياق التخفيف من وطأة تأثيرات تغيُّر المناخ ما يلي: (1) تنمية القدرات لرصد الغابات وإعداد الإحصاءات عن الغابات واستخدام الأراضي في المنظمة لتستند إليها البلدان الأعضاء في تصميم أطر التخفيف والتكيف في قطاع الغابات؛ و(2) إعداد دورات تعلم إلكترونية تدعم البلدان لبناء قائمة جرد وطنية مستدامة لغازات الاحتباس الحراري وتقييم الانبعاثات من قطاع الغابات؛ و(3) تقديم الدعم للبلدان الأعضاء بشأن الإدارة المستدامة للغابات وحوكمتها؛ و(4) تقديم المساعدة الفنية لترميم الغابات المتدهورة مما يزيد من مخزونات الكربون في الكتلة الحيوية وفي التربة؛ و(5) الترويج للكتلة الحيوية الخشبية كمصدر للطاقة محايد كربونيًا؛ و(6) تعزيز العمليات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين والانخراط مع المجتمع المدني والقطاع الخاص كشريكين مهمين.

14- وكذلك عززت المنظمة من تعاونها مع العمليات الجارية الأخرى مثل مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، وبرنامج الاستثمار في الغابات، ومبادرة صندوق الكربون الحيوي لأراضي الغابات المستدامة (ISFL). وتجري حاليًا مشاريع لدعم جوانب مختلفة من المبادرة المعززة في إثيوبيا وأوغندا وبوتان وتونس وجمهورية الكونغو الديمقراطية

⁴ <http://www.fao.org/3/a-i7175e.pdf>

والسودان وموزامبيق ونيجيريا. وفي السنوات الماضية، تطورت أعمال المنظمة من دعم التأهب لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها إلى تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال من أجل توليد نتائج مناخية في مجموعة متنوعة من المجالات:

- (أ) رصد الغابات واستخدام الأراضي: بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان لتعزيز القدرات المؤسسية والفنية للبلدان النامية من أجل تلبية متطلبات الشفافية المعززة المتضمنة في اتفاق باريس؛
- (ب) والإدارة المستدامة للغابات؛
- (ج) والروابط بين المبادرة المعززة والحوكمة، بما في ذلك الأطر القانونية والحيازة ومسائل القطاع الزراعي والأمن الغذائي وكذلك الزراعة الذكية مناخياً؛
- (د) وتنفيذ المبادرة المعززة بما في ذلك التنسيق بين القطاعات والتمويل؛
- (هـ) ودعم حفظ التنوع البيولوجي والضمانات البيئية ونظم المعلومات الرقابية؛
- (و) وتحليل القوى الدافعة إلى إزالة الغابات وتحديد تكاليف وفوائد سياسات وتدابير المبادرة المعززة؛
- (ز) وتحديد المنافع غير الكربونية والتخطيط المكاني المتعلق بها؛
- (ح) وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك التمويل المبتكر للمبادرة المعززة؛
- (ط) ومعالجة إزالة الغابات المرتبطة بسلاسل توريد السلع العالمية.

15- وعلى الصعيد الداخلي، تعمل المنظمة على تعزيز التعاون بين البرامج المختلفة ذات الصلة، بما في ذلك بين المبادرة المعززة وإنفاذ القوانين والحوكمة والتجارة في قطاع الغابات لتعزيز التآزر من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بإزالة الغابات وتعزيز الحوكمة.

باء- التكيف مع تغير المناخ من خلال الغابات ومن أجل الغابات

16- يمكن للغابات أن تساهم في التكيف مع تغير المناخ من خلال زيادة قدرة صمود المناظر الطبيعية وسبل العيش إزاء تغير المناخ. ويساهم عدد من برامج المنظمة في تحقيق هذا الهدف. وبما أن القدرة على الصمود ذات أهمية خاصة بالنسبة للأراضي الجافة، تنفذ المنظمة بتمويل من اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ مبادرة "العمل على مكافحة التصحر"⁵ التي تهدف إلى بناء القدرة على صمود مجتمعات الأراضي الجافة ومناظرها الطبيعية. وقد دعم هذا البرنامج ثمانية بلدان بتمويل قدره 20 مليون دولار. وقد زرع أكثر من 12 000 هكتار في إطار الجهود المبذولة لترميم الغابات وعكس تدهور الأراضي وتحسين إنتاجية الأراضي وزيادة القدرة على الصمود في النظم الزراعية-الحرجية-الرعية والمجتمعات الريفية. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى إعادة ترميم الغابات ضخمة وتقدر بما مجموعه 166 مليون هكتار في بلدان "الجدار الأخضر العظيم" في أفريقيا وحدها.

⁵ www.fao.org/in-action/action-against-desertification

17- وفي هذا السياق، نشرت المنظمة أيضًا "الخطوط التوجيهية العالمية لإعادة الغابات والمناظر الطبيعية المتدهورة في الأراضي الجافة إلى هيئتها الأصلية" (الوثيقة الحرجية رقم 175)⁶ و"الأشجار والغابات واستخدام الأراضي في الأراضي الجافة: التقييم العالمي الأول"⁷. وعلاوة على ذلك، في الفترة 2015-2018، دعمت آلية إعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية في المنظمة 18 بلدًا بتمويل إجمالي قدره 48.5 ملايين دولار من ألمانيا (جمهورية ألمانيا الاتحادية) والسويد وفرنسا وكوريا ومرفق البيئة العالمية.

18- وفي مجال تقييم وإدارة ومكافحة الآفات والأمراض الحرجية، دعمت المنظمة 18 بلدًا بتمويل من خارج الميزانية قدره 5.6 ملايين دولار. وهي تدعم أربع شبكات فنية إقليمية بشأن الأنواع النباتية الغازية (أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والشرق الأدنى وأمريكا الجنوبية) وقد ساعدت على إنشاء شبكة جديدة للأنواع الغازية الحرجية لأوروبا وآسيا الوسطى. وتركز هذه الشبكات على منع وإدارة الأنواع الغازية للغابات وتفشي الحشرات المتوطنة المرتبط بتغير المناخ. وتهدف مشاريع صحة الغابات جميعها إلى تعزيز قدرة الغابات على الصمود في مواجهة الأنواع الغازية (الآفات والأمراض وأنواع النباتات) وكذلك في مواجهة تفشي الآفات المحلية المرتبط بالأثر السلبي لتغير المناخ.

19- وفي ما يتعلق بإدارة حرائق الغابات، ساعدت المنظمة على وضع مؤشرات لقياس آثار تغير المناخ على الغابات، وقدمت إلى تسعة بلدان ومنطقة واحدة (أمريكا الوسطى) مدخلات تتعلق باستراتيجية ومشاريع إدارة الحرائق، كما أنها تعمل على إعادة تنشيط شبكة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لحرائق البراري.

20- ونظرًا إلى أهمية غابات المنغروف في تحقيق الأمن الغذائي والقدرة على الصمود والطاقة والحد من مخاطر الكوارث، من بين جملة أمور أخرى، دعمت المنظمة منذ عام 2006 مشاريع لإعادة هذه الغابات إلى هيئتها الأصلية في 28 بلدًا على الأقل. وعلاوة على ذلك، عززت المنظمة قدرة صمود المجتمعات المحلية من خلال برامج مرفق الغابات والمزارع والبرامج الحرجية الاجتماعية، مثل الإدارة المجتمعية للغابات، في 24 بلدًا على الأقل في السنوات الثلاث الأخيرة. وقد حسنت منظمة الأغذية والزراعة من أدواتها المتعلقة بموازنة الكربون المسبقة لمشروع الزراعة والحراثة وغيرهما من أشكال استخدام الأراضي "أفولو".

21- وفي ما يتعلق بالسياسات والتخطيط في مجال التكيف مع تغير المناخ، تعمل المنظمة على مبادرات المناخ في قطاع الغابات، وكذلك على النهج المشتركة بين القطاعات للتكيف مع تغير المناخ وذلك من خلال التعاون بين الإدارات في المنظمة. وتقوم المنظمة بإعداد المنهجية لإطار تقييم مدى تأثير الغابات والأشخاص المعتمدين على الغابات بالمناخ لمساعدة البلدان في التخطيط للتكيف. كما أنها تقوم أيضًا بالشراكة مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بإعداد خطوط توجيهية تكاملية، ملحقه بالخطوط التوجيهية الفنية لخطط التكيف الوطنية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تركز فقط على قطاع الغابات والحراثة الزراعية لتراقب مطبوع المنظمة بشأن "معالجة الزراعة والغابات ومسايد الأسماك في خطط التكيف الوطنية". وتقدم المنظمة حاليًا دعمًا مباشرًا لثمانية بلدان لإدراج القطاعات

6 FAO. 2015. Global Guidelines for the Restoration of Degraded forests and landscapes in Drylands: Building Resilience and Benefiting Livelihoods. FAO Forestry Paper 175. Rome, Italy

7 متاحة على <http://www.fao.org/3/a-i5905e.pdf>

الزراعية في خطط التكيف الوطنية الخاصة بها التي هي حاليًا قيد الإعداد. وقد نَقَّحت المنظمة "الخطوط التوجيهية بشأن تغيير المناخ لصناع السياسات الحرجية" في ضوء التزامات اتفاق باريس والتزامات خطة عام 2030.

22- ولدعم البلدان في جهودها للتكيف مع تغيير المناخ عبر القطاعات الزراعية جميعها (الغابات والمحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك)، أعدت المنظمة نسخة جديدة من "الدليل المرجعي للزراعة الذكية مناخيًا" الذي يتضمن توجيهات بشأن إجراءات التكيف والتخفيف في كافة القطاعات الزراعية، فأصبح يتضمن وحدات عن الغابات والزراعة الحرجية. كما أعدت المنظمة توجيهات بشأن تتبع التكيف في القطاعات الزراعية كجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز أدوات وطرق تتبع التقدم في مجال التكيف على المستوى الوطني ولمساعدة البلدان في جهودها الحرجية لتطوير نظم لتتبع التكيف مع تغيير المناخ.

ثالثًا- التطلع إلى المستقبل

23- سيتطلب التغيير التحويلي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس اتخاذ إجراءات المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها على نطاق أكبر وبوتيرة أسرع. وقد بدأت البلدان بالفعل تحقيق النتائج بشأن خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ويمكن تدعيم هذه النتائج وتوسيع نطاقها إذا توافر الدعم الكافي. وسيطلب ذلك إصدار مدفوعات قائمة على النتائج ووضع خطط لتوفير التمويل اللازم.

24- وتلعب الغابات دورًا رئيسيًا في دورة المياه والحفاظ على التربة واحتجاز الكربون وحماية الموائل، بما في ذلك الملقحات. ولذا فإن إدارتها إدارة مستدامة أهمية حاسمة للأمن الغذائي والزراعة المستدامة. ولا تزال الزراعة أهم قوة دافعة لإزالة الغابات في العالم، وهناك حاجة ملحة لتشجيع التفاعلات الأكثر إيجابية بين الزراعة والغابات. وفي هذا الصدد، يوفر التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي إطارًا استراتيجيًا لتحقيق التوازن بين استخدامات الأراضي على المستويين الوطني ودون الوطني وعلى مستوى المناظر الطبيعية.

25- وتلتزم المنظمة بمساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى تسريع وإدماج الإجراءات الرامية إلى وقف إزالة الغابات وتدهورها، وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات، وتعزيز دور الغابات في بناء القدرة على الصمود. وسيطلب التمويل المعزز الضروري لهذه الإجراءات قدرًا أكبر من الإرادة السياسية وإدراك المنافع الإنمائية والاقتصادية المتعددة للاستثمارات المتعلقة بالغابات. وعلى وجه الخصوص، تتطلب فرص حماية الغابات وتعزيز الغطاء الحرجي وفي الوقت ذاته تعزيز الأمن الغذائي مزيدًا من الاهتمام والترويج للأمثلة الناجحة، كما أن هناك ضرورة إلى مزيد من المشاركة في العوامل التي تسهم في الاتجاهات الإيجابية في الأمن الغذائي والغطاء الحرجي.⁸

⁸ حالة الغابات في العالم عام 2016، منظمة الأغذية والزراعة (2016)

26- ويؤكد اتفاق باريس كلاً من الضرورة الملحة لتوسيع نطاق العمل المناخي والالتزام بهذا العمل. وتدرك المنظمة أن البلدان ستحتاج إلى ضمان الاتساق بين المساهمات المحددة وطنياً وبين خطط وإجراءات الاستجابة الوطنية للتكيف مع المناخ المختلفة، ولا سيما خطط التكيف الوطنية واستراتيجيات تغيير المناخ الوطنية والقطاعية. وسيكون من المهم أن ينعرج قطاع الغابات في وضع استراتيجيات تغيير المناخ وخطط تنفيذها لضمان انعكاس دوره على نحو ملائم. والمنظمة على استعداد لدعم البلدان في تعزيز مشاركة قطاع الغابات في استعراض ومراجعة المساهمات المحددة وطنياً في المستقبل، فضلاً عن مساعدة البلدان على ضمان تواءم استراتيجيات وخطط قطاع الغابات التي تركز عليها الإدارة المستدامة للغابات مع استراتيجيات تغيير المناخ.

27- ونظراً إلى أن العديد من البلدان يقوم بتطوير خطط عملها الوطنية، فإن هذه هي اللحظة المناسبة لتحديد وإدماج إجراءات التكيف القائمة على الغابات في هذه الخطط وإقامة روابط مع أنشطة التخفيف من وطأة تأثيرات تغيير المناخ، بما في ذلك المبادرة المعززة. والمنظمة ملتزمة بالعمل مع البلدان لكفالة أن تتضمن برامج العمل الوطنية كلاً من "التكيف من أجل الغابات" و"الغابات من أجل التكيف"، أي ضمان أن تستخدم الغابات لمساعدة المجتمع على تعزيز القدرة على الصمود والتكيف مع تغيير المناخ ودعم استراتيجيات سبل العيش.

28- وتدرك المنظمة الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مساعدة جهود التكيف في قطاع الغابات، لا سيما من خلال تجميع الموارد وتحفيز التغيير التحويلي المستدام في قطاع الغابات لبناء قدرة صمود الغابات والأشخاص المعتمدين على الغابات لدعم كل من اتفاق باريس وخطة عام 2030.

29- وتدعم المنظمة، من خلال عملها، المزيد من الإجراءات المتعلقة بالمناخ من خلال:

- (أ) تعزيز حالة زيادة الاستثمارات على المستويين القطري والعالمي؛
- (ب) والترويج لنهج أكثر شمولاً قائمة على المناظر الطبيعية والتي يمكن أن تعالج بشكل أفضل دوافع إزالة الغابات وتدهورها؛
- (ج) ومواصلة وضع واختبار وتطبيق أدوات وتكنولوجيات جديدة من أجل رصد الغابات والأراضي في الوقت المناسب وبكفاءة وشفافية؛
- (د) وتعزيز دور أصحاب المصلحة المحليين والشعوب الأصلية والنساء في تصميم وتنفيذ الإجراءات المناخية؛
- (هـ) وإشراك القطاع الخاص في الجهود المناخية، من تلك التي في قطاع الغابات إلى تلك التي في قطاعات الزراعة والأغذية والتأمين والتمويل، سعياً إلى القضاء على إزالة الغابات؛
- (و) وتحسين رصد صحة الغابات وإدارة الأنواع الغازية وحالات تفشي الآفات المحلية؛
- (ز) وخفض مخاطر الحرائق وتنفيذ الإدارة المستدامة للحرائق عند الحاجة لتكون النظم الإيكولوجية للغابات أكثر قدرة على الصمود والتكيف إزاء تغيير المناخ. كما تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتحسين الإبلاغ عن الحرائق باستخدام هُجج جديدة وأكثر دقة.

رابعاً- نقاط مطروحة للنظر فيها

30- قد ترغب اللجنة في:

- (أ) تشجيع الأعضاء على تفعيل وتعزيز الطموح في مساهماتهم المتعلقة بالغابات لخفض الانبعاثات في مساهماتهم المحددة الوطنية، بما في ذلك جهودهم لرصدها والتحقق منها.
- (ب) وتشجيع الأعضاء على دمج الغابات في خططهم الوطنية للتكيف، ووضع سياسات للتكيف من خلال الغابات، واتخاذ إجراءات لتحسين صحة الغابات وإعادة الغابات والمناظر الطبيعية المتدهورة إلى هيئتها الأصلية.
- (ج) والطلب إلى المنظمة:
- تيسير الحوار المشترك بين القطاعات، وفي ما بين وزارات الزراعة والوزارات الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين لمعالجة جوانب ضعف الغابات أمام مخاطر تغير المناخ وإمكانية التخفيف من وطأة تأثيراته، في سياق خطة عام 2030؛
 - وتقديم دعم في إضافي وبناء القدرات للبلدان بغية معالجة إزالة الغابات وتنفيذ استراتيجيات المبادرة المعززة وخطط الاستثمار.
 - وتقديم المزيد من المساعدة للبلدان لإدراج الغابات في خططها الوطنية للتكيف وفي إجراءات التخفيف المناسبة وطنياً، لتنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً ووضع وتنفيذ نهج متكاملة وشاملة لعدة قطاعات للإجراءات المتعلقة بالمناخ، من خلال استخدام فرص التمويل في إطار الصندوق الأخضر للمناخ والدورة السابعة لمرفق البيئة العالمية.
 - ومواصلة استكشاف أوجه التآزر بين برامج الغابات التي تدعم إجراءات التخفيف والتكيف، بما في ذلك دعم تنسيق مبادرات المبادرة المعززة ومبادرات "إنفاذ القوانين والحوكمة والتجارة في قطاع الغابات" على المستوى القطري، وتعزيز دمج الأمن الغذائي والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في جدول أعمال المناخ الدولي؛
 - والمساهمة في تعزيز دور القطاع الخاص في الإجراءات المتعلقة بالغابات، بما في ذلك تشجيع الاستثمارات المسؤولة المتسقة مع الحفاظ على الغابات واستخدامها المستدام، بما في ذلك في قطاع الزراعة؛
 - وتقديم المزيد لمواصلة الدعم للتبادلات الفنية والسياساتية المتعددة البلدان لمعالجة القضايا الناشئة المتعلقة بتغير المناخ والفهم المسبق واعتماد أفضل الممارسات لتدابير التكيف مع تغير المناخ وبين البلدان الأعضاء.

الملحق الأول

معلومات أساسية

أقر مجلس المنظمة في دورته الخامسة والخمسين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2016 ومؤتمر المنظمة في دورته الأربعين في يوليو/تموز 2017 موضوع فترة السنتين 2018-2019 - وهو تغيير المناخ وأثره على عمل المنظمة وأنشطتها. وكان اختيار هذا الموضوع نتيجة لعملية المراجعة والمداولات في الأجهزة الرئاسية ذات الصلة خلال الفترة 2017-2018.

وستشمل الأجهزة الرئاسية ذات الصلة في دورات أعمالها في عامي 2018 و2019 بنود المناقشة المتعلقة بموضوع فترة السنتين، من أجل المشاركة في استعراض نقدي للروابط بين الاتجاهات الخارجية والتحديات المتعلقة بتغيير المناخ وعمل المنظمة وأنشطتها، بما في ذلك ما يتعلق بالتغذية والأمن الغذائي والحد من الفقر والهجرة والمحيطات وموارد المياه والطاقة ومسايد الأسماك والقدرة على الصمود واستخدام الأراضي وإدارة الغابات وإدارة التربة والحد من مخاطر الكوارث ونظم الأغذية وغيرها.

ويأتي موضوع فترة السنتين في الوقت المناسب في ضوء التطورات العالمية الأخيرة، بما في ذلك اعتماد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة الشاملة في عام 2015، وكذلك قرار مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ المعروف بقرار كورونيفيا (فيجي) للعمل المشترك بشأن الزراعة وإطلاق استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تغيير المناخ في مؤتمر المنظمة الأربعين في يوليو/تموز 2017.

والغرض من هذه الوثيقة هو دعم الأجهزة الرئاسية في معالجة موضوع السنتين في دورتي عملها المقبلتين لعامي 2018 و2019. والغرض منه ذو شقين:

- (1) إبلاغ الأجهزة الرئاسية بالأعمال والأنشطة الحديثة والمخططة للمنظمة والتي تسهم في تنفيذ الاستراتيجية بشأن تغيير المناخ؛
- (2) واقتراح بنود مناقشة محددة بشأن موضوع فترة السنتين في دورتي الأجهزة الرئاسية لتقلد المزيد من الدعم لإنجاز الاستراتيجية بشأن تغيير المناخ وأهداف التنمية المستدامة في فترة السنتين 2018-2019 ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة.

أهداف موضوع فترة السنتين

يتم تلخيص أهداف موضوع فترة السنتين بشأن تغيّر المناخ على النحو التالي:

- (1) الاعتراف بنطاق العمل الجاري بشأن تغيّر المناخ وتحديد الثغرات والفرص التي يمكن للمنظمة أن تعالج بها تغيّر المناخ وتدججه بفعالية أكبر في برنامج عملها؛
- (2) وتقييم الاحتياجات والمخاطر المحددة المتعلقة بالمناخ الناشئة عن قطاعات الأغذية والزراعة والأقاليم والبلدان لتوجيه التقدم ومواصلة تطوير مسارات العمل ذات الصلة عبر المنظمة؛
- (3) وزيادة الوعي ووضع المنظمة كصوت رائد لمعالجة العلاقة بين تغيّر المناخ وقطاعي الأغذية والزراعة على المستويين الوطني والإقليمي، كما على المستوى العالمي؛
- (4) وتنشيط المناقشة بين الأجهزة الرئاسية وداخلها لتعزيز التنفيذ الفعال والكفاء لاستراتيجية المنظمة المتعلقة بتغيّر المناخ.

عمل المنظمة وأنشطتها في مجال تغيّر المناخ

يقدم هذا القسم معلومات محدّثة عن التقدم الذي أحرزته المنظمة في تنفيذ النواتج الثلاثة للاستراتيجية المتعلقة بتغيّر المناخ، والتطورات العالمية الأخيرة في مجال تغيّر المناخ المتعلقة بقطاعي الأغذية والزراعة وبشأن الإجراءات والأولويات المستقبلية التي ستنفذها المنظمة خلال فترة السنتين 2018-2019 لزيادة تعزيز تنفيذ استراتيجية تغيّر المناخ.

الناتج 1- تعزيز قدرات البلدان الأعضاء بشأن تغيّر المناخ من خلال قيام المنظمة بدور قيادي بوصفها جهة توفّر المعرفة والخبرة التقنيتين

تيسير حصول البلدان على تمويل للمناخ

- تمثل سمات تغيّر المناخ كخط تمويل ذي أولوية للعديد من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والشائبة. وستزداد تعبئة الموارد لأنشطة تمويل المناخ والبيئة في عام 2018 من خلال المشاركة الأكبر مع "الصندوق الأخضر للمناخ" ومرفق البيئة العالمية، وكذلك مع الجهات المانحة الأخرى المتعددة الأطراف والشائبة.
- وفي عام 2016، اعتمدت المنظمة لدى الصندوق الأخضر للمناخ لإدارة المشاريع المتوسطة الحجم القائمة على المنح (حتى 250 مليون دولار) التي يكون مستوى المخاطر البيئية والاجتماعية فيها متوسطاً (أو أدنى). وتقوم المنظمة حالياً بدعم أكثر من 25 بلداً في العالم لتطوير مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ المملوكة وطنياً، فضلاً عن دعم أكثر من 15 بلداً "كشريك في الإنجاز" ضمن برنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية التابع للصندوق الأخضر للمناخ. كما تُعدّ المنظمة لدعم ما يصل إلى عشرة كيانات ذات نفاذ مباشر لتطوير مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ عالية الجودة في القطاعات الزراعية لإطلاقها في عام 2018.

- واعتبارًا من نوفمبر/تشرين الثاني 2017، بلغت الحافطة الحالية للمنظمة من مرفق البيئة العالمية 740 مليون دولار أمريكي. ويبلغ إجمالي القيمة الخاصة بتمويل المناخ في هذه الحافطة 424 مليون دولار أمريكي، منها 33 مشروعًا (21 في المائة من قيمة الحافطة) تركز على التكيف مع تغيّر المناخ بتمويل قيمته 157 مليون دولار أمريكي، في حين يُخصص مبلغ 267 مليون دولار أمريكي لمعالجة التخفيف من وطأة تأثيرات تغيّر المناخ كجزء من مشاريع المجالات المتعددة التركيز، في حين يركّز 1 في المائة فقط من الحافطة حصريًا على التخفيف من وطأة تأثيرات تغيّر المناخ. وستستمر الشراكة بين المنظمة ومرفق البيئة العالمية في التوسع مع إطلاق الدورة السابعة لمرفق البيئة العالمية، كما سيعززها دمج لوحدة مرفق البيئة العالمية في المنظمة في شعبة المناخ والبيئة مؤخرًا.

دعم البلدان في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيًا

- تحدد المساهمات المحددة وطنيًا الإجراءات الوطنية للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من وطأته. وتبرز الأنشطة في قطاعي الأغذية والزراعة في جميع المساهمات المحددة وطنيًا، ولا سيما في البلدان النامية. وخلال فترة السنتين 2018-2019، ستنشئ المنظمة برنامج لدعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا لتيسير عملية تشارك المعرفة والمعلومات بين أصحاب المصلحة المعنيين. كما تهدف المنظمة إلى دعم أكثر من 40 بلدًا في فترة السنتين 2018-2019 من أجل تنفيذ و/أو تحسين عناصر القطاع الزراعي في مساهماتها المحددة وطنيًا (بما يتماشى مع مؤشر المخرج 1-أ-1 في استراتيجية المنظمة بشأن تغيّر المناخ) وكذلك لتحسين التنسيق المؤسسي بين القطاعات الزراعية والقطاعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك قطاع الطاقة. وتواصل إدارة الغابات في المنظمة دعم البلدان النامية في عملياتها الخاصة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات وتخطيط التكيف مع تغيّر المناخ لتحويل التزاماتها السياسية، كما هي ممثلة في مساهماتها المحددة وطنيًا، إلى إجراءات على أرض الواقع.
- وستستمر المنظمة في تيسير مجموعة العمل المواضيعية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي واستخدام الأراضي تحت مظلة الشراكة الخاصة بالمساهمات المحددة وطنيًا، التي أطلقت في عام 2017 والتي تضم عضويتها حاليًا حوالي 20 دولة مشاركة نشطة. وفي عام 2018، ستضع المنظمة خطة عمل للتعلم بين الأقران في ما بين البلدان المشاركة وتيسير الحوار عبر الإنترنت بشأن مواضيع تشمل القدرة على الصمود والتكيف مع تغيّر المناخ.

دعم البلدان في إدماج تغيّر المناخ في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الوطنية

- تدعم المنظمة حاليًا سبعة برامج عالمية وإقليمية و10 برامج وطنية، بما في ذلك 10 من أقل البلدان نموًا و22 بلدًا ناميًا عبر أفريقيا وآسيا وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بشأن تصميم وتنفيذ العمليات المتعلقة بتخطيط التكيف/خطط التكيف الوطنية وما يتصل بها من عمليات الحد من مخاطر الكوارث/إدارة مخاطر الكوارث/تخطيط القدرة على الصمود على المستويين الوطني ودون الوطني. وتحقيقًا لهذه الغاية، تقوم المنظمة بإعداد توجيهات تكميلية لدمج الغابات والحراجة الزراعية في خطط التكيف

الوطنية. ومن خلال البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة 'إدماج الزراعة في خطط التكيف الوطنية"، ستواصل المنظمة في عام 2018 دعم البلدان المستهدفة في تنفيذ خطط العمل الوطنية وتهدف أيضًا إلى زيادة دعمها لخطط العمل الوطنية/تخطيط التكيف في سياق أهداف نافذة التأهب لمرفق البيئة العالمية وأهداف الاتفاقية الحياضية لتقييم تدهور الأراضي.

- وفي عام 2017، دعمت منظمة الأغذية والزراعة 15 بلدًا لإعداد تقارير عن انبعاثات غاز الاحتباس الحراري فيها وعن إجراءات التخفيف في سياق برنامج مشروع التخفيف من وطأة تأثيرات تغير المناخ في الزراعة، وتهدف إلى دعم 15-20 بلدًا في هذا الصدد في عام 2018.

النتائج 2- تحسين إدماج الاعتبارات المتصلة بالأمن الغذائي والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في الأجندة الدولية المتعلقة بتغير المناخ عبر تعزيز انخراط المنظمة

الدعوة للأغذية والزراعة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

- في أعقاب [قرار كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة](#) الذي اعتمد في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قدمت المنظمة وجهات نظرها بشأن العناصر التي يتعين إدراجها في العمل المشترك الذي ستؤديه الهيئات الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ. وتدعم المنظمة هذه العملية في الهيئات الفرعية من خلال تقديم مدخلات فنية حسب الطلب، كما ستقدم الدعم الفني والأدوات والآليات لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ما يتعلق بهذه الأنشطة الجديدة، كجزء من مذكرة التفاهم الموقعة بين المنظمة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- واعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة والعشرين خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين، التي تدعو صراحةً وكالات الأمم المتحدة ذات الولايات المواضيعية إلى النهوض بقاعدة المعرفة للترابط بين المساواة بين الجنسين وتغير المناخ والمساهمة في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه من خلال تدخلات لتنمية القدرات وبرامج تدريب هادفة. ويتم تسليط الضوء على التعاون بشأن المساواة بين الجنسين في مذكرة التفاهم بين منظمة الأغذية والزراعة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي وقّعت في عام 2017، وكذلك في استراتيجية المنظمة بشأن تغير المناخ. وفي عام 2018، ستساهم المنظمة في الجهود المبذولة في إطار خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وذلك، من بين أمور أخرى، بإعداد وثيقة دراسة المعلومات الأساسية بشأن المساواة بين الجنسين في الزراعة في ما يتعلق بالمجالات المختارة ضمن ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإدماج التمايز بين الجنسين في التقارير الفنية التي تقدمها المنظمة إلى الاتفاقية.
- وستواصل المنظمة في عام 2018 انخراطها مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في سياق حوار تالانوا (الحوار التيسيري 2018 سابقًا) عن طريق جملة أمور منها توفير مدخلات فنية متعلقة بالمنصة على الإنترنت. وكان حوار تالانوا قد كُلف بتقييم الجهود الجماعية للأطراف نحو هدف الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الطويلة الأجل بقصد إعداد الجولة القادمة من المساهمات المحددة وطنيًا.

- ويمثل عمل المنظمة في مجال الطاقة النظيفة لسلاسل الأغذية والطاقة الحيوية المستدامة في كل من حالات التنمية والطوارئ/إعادة التأهيل مساهمة كبيرة من القطاعات الزراعية لالتزامات الطاقة التي يفرضها اتفاق باريس.

الناتج 3- تقوية تنسيق وإنجاز عمل المنظمة في مجال تغيير المناخ.

تبادل المعرفة وتعزيز التدريب في مجال تغيير المناخ

- سيستخدم موضوع فترة السنتين 2018-2019 كوسيلة لتوفير المعلومات المتسقة لجميع الأجهزة الرئاسية في المنظمة والدول الأعضاء عن الأنشطة والتطورات المتعلقة بتغيير المناخ على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية. وستساعد هذه المناقشات على ضمان النظر في تغيير المناخ وإدماجه في جميع مجالات عمل المنظمة، وأن تساهم وجهات نظر الدول الأعضاء في اعتبارات تنفيذ الاستراتيجية بشأن تغيير المناخ.

إقامة الشراكات لتعزيز أثر عمل المنظمة

- أقامت المنظمة شراكة مع جوجل أدت إلى تطوير أداة رقمية تسمى Collect Earth. وتمكّن هذه الأداة الجديدة، عن طريق جمع البيانات من خلال Google Earth، البلدان من تقييم استخدام الأراضي وإزالة الغابات وتحديد التأثيرات البيئية كميًا، بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- وسيجري تعزيز التعاون مع الوكالات التي توجد مقرها في روما ولجنة الأمن الغذائي العالمي من خلال تطوير أنشطة مشتركة تتعلق بتغيير المناخ. وقد اجتمعت مجموعة العمل غير الرسمية بشأن تغيير المناخ التابعة للوكالات التي توجد مقرها في روما في الفترة 2016-2017 مرتين لبحث مجالات تعاون أوثق بشأن تغيير المناخ على المستويين الاستراتيجي والوطني. وتتعاون الوكالات التي توجد مقرها في روما في العديد من المبادرات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك "برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة" في بنغلاديش وكينيا التابع لبرنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وفي وضع مقترحات للصندوق الأخضر للمناخ لكل من غانا والأراضي الفلسطينية وغيرهما. وتتعاون هذه الوكالات في تفعيل "مبادرة التوقع والتحمل وإعادة التشكيل A2R" التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة.